

انهيار السياحة يكلف الاقتصاد العالمي 4 تريليونات دولار

باريس - أعطى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الأربعاء تقديرات صادمة حول الخسائر المتوقعة أن يتكبدها الاقتصاد العالمي بسبب انهيار قطاع السياحة في نهاية العام الجاري. وقال التقرير الذي قدمه المؤتمر بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أيضا "على المستوى العالمي، أدت الضربة التي وجهها كوفيد - 19 للسياحة الدولية إلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي تتجاوز أربعة تريليونات دولار لعامي 2020 و2021 فقط".

ومنتى السياحة الدولية والقطاعات المرتبطة بها بخسائر تقدر بحوالي 2.4 تريليون دولار في العام الماضي، بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة للانخفاض الحاد في عدد السياح الدوليين. وذكر معدو التقرير أن خسارة بالقيمة نفسها يمكن أن تسجل هذا العام، مشيرين إلى أن انتعاش السياحة سيكون مرتبطا إلى حد كبير بالتوزيع المكثف للقاحات المضادة لكوفيد-19 في العالم.

وقالت منظمة السياحة العالمية إن خبراء هذا القطاع لا يتوقعون العودة إلى التدفق المعتاد قبل العام 2023 "وحتى بعد ذلك"، والعقبات الرئيسية هي القيود المفروضة على السفر والإحتواء البطيء للفايروس وضعف ثقة المسافرين والبيئة الاقتصادية غير المواتية. وفي مواجهة تفشي الوباء فرضت مختلف حكومات العالم إجراءات إغلاق وحجرا صحيا وقيودا أخرى، أضيف إليها بطبيعة الحال قرار الناس بالحد من رحلاتهم. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 74 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2019، وكانت بداية 2021 أسوأ بالنسبة إلى معظم الوجهات، حيث بلغ متوسط الانخفاض العالمي 88 في المئة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

والتقرير الذي قدمه المؤتمر بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أيضا "على المستوى العالمي، أدت الضربة التي وجهها كوفيد - 19 للسياحة الدولية إلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي تتجاوز أربعة تريليونات دولار لعامي 2020 و2021 فقط".

وقالت منظمة السياحة العالمية إن خبراء هذا القطاع لا يتوقعون العودة إلى التدفق المعتاد قبل العام 2023 "وحتى بعد ذلك"، والعقبات الرئيسية هي القيود المفروضة على السفر والإحتواء البطيء للفايروس وضعف ثقة المسافرين والبيئة الاقتصادية غير المواتية. وفي مواجهة تفشي الوباء فرضت مختلف حكومات العالم إجراءات إغلاق وحجرا صحيا وقيودا أخرى، أضيف إليها بطبيعة الحال قرار الناس بالحد من رحلاتهم. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 74 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2019، وكانت بداية 2021 أسوأ بالنسبة إلى معظم الوجهات، حيث بلغ متوسط الانخفاض العالمي 88 في المئة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

ولأن معدلات التطعيم غير متساوية، إذ تم تلقيح أقل من واحد في المئة من

تطوير قدرات المطارات والموانئ يحول السعودية إلى مركز لوجستي عالمي

استراتيجية تتضمن إنشاء مطار وشركة طيران ومناطق لوجستية بكفاءات تشغيلية عالية



دخلت السعودية مرحلة أخرى في مسار تعزيز مكانتها عالميا بإعلان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن الخطوط العريضة لتحويل البلد الخليجي إلى مركز لوجستي دولي في غضون سنوات من خلال تعزيز قدرات البنية التحتية للمطارات والموانئ وشبكة الطرقات وإنشاء منصات ربط بكفاءات تشغيلية عالية بما يحقق عوائد مستدامة مستقبلا.

الرياض - أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان استراتيجية لوجستية عالمية، في خطوة يرى محللون ومسؤولون حكوميون أنها ستعزز من قدرات المطارات والموانئ وشبكة الطرقات حتى تتسجم مع خطط التحول الاقتصادي.

وتتضمن الاستراتيجية إنشاء منصات ومناطق لوجستية عالمية ومحاور دولية للطيران وكذلك تطوير البنى التحتية للموانئ وتوسيع طاقتها الاستيعابية ورفع كفاءتها التشغيلية عبر تمكين واستثمار القدرات لدعم التنمية المستدامة.

ويقود الأمير محمد مساعي لزيادة مساهمة القطاع اللوجستي في الإيرادات السنوية غير النفطية للسعودية، وهي أكبر اقتصاد عربي وأكبر الدول مساحة في الخليج، إلى حوالي 45 مليار ريال (12 مليار دولار) بحلول عام 2030.

ويقدم الأمير محمد مساعي لزيادة مساهمة القطاع اللوجستي في الإيرادات السنوية غير النفطية للسعودية، وهي أكبر اقتصاد عربي وأكبر الدول مساحة في الخليج، إلى حوالي 45 مليار ريال (12 مليار دولار) بحلول عام 2030.

وقال ولي العهد الثلاثاء إن الاستراتيجية الشاملة تهدف إلى "ترسيخ مكانة المملكة مركزا لوجستيا عالميا يربط القارات الثلاث"، مضيفاً أنه "سيدعم قطاعات أخرى مثل السياحة والحج والعمرة لتحقيق أهدافها الوطنية".

وتريد السعودية أن تصبح مركزا لوجستيا عالميا من خلال تطوير المطارات والموانئ والسكك الحديدية وشبكات الطرق، مما سيزيد مساهمة قطاع النقل واللوجستيات في الناتج المحلي الإجمالي من 6 إلى 10 في المئة بنهاية العقد الحالي.

ولتجسيد تلك الخطوة واقعا أعلن ولي العهد عن خطط لتأسيس شركة طيران وطنية جديدة ثانية في إطار استراتيجية أوسع لدعم قطاع السياحة مع سعي الرياض لتتوسع مواردها التي تعتمد على النفط. وسيضع تأسيس شركة طيران حكومية أخرى السعودية في المرتبة الخامسة عالميا من حيث حركة الترانزيت، كما سيرفع عدد الوجهات الدولية من

السعودية إلى أكثر من 250 وسوف يضاعف الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي إلى أكثر من 4.5 مليون طن. ويقول محللون إن إنشاء مطار ضخم في قلب السعودية سيدعم خطط التوسع مستقبلا، حيث يملك أكبر اقتصادات المنطقة العربية عددا من المطارات الدولية أبرزها الرياض وجدة والدمام، إضافة إلى مطارات محلية في معظم المدن السعودية. وتشير بيانات الهيئة العامة للطيران المدني إلى أن عدد مطارات البلاد يبلغ 22 مطارا، بينها أربعة مطارات دولية وعشرة مطارات إقليمية وثمانية مطارات داخلية. ومن خلال شركة الطيران الحكومية الحالية (الخطوط الجوية السعودية)، تمتلك السعودية واحدة من أصغر شبكات شركات الطيران في المنطقة مقارنة بحجمها. ومُنيت الشركة بخسائر لسنوات ومثل نظيراتها حول العالم تضررت بشدة من جائحة فيروس كورونا.

وكانت وكالة بلومبيرغ قد كشفت الأسبوع الماضي نقلا عن مصادر سعودية مطلعة، لم تكشف عن هويتها، قولها إن صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي يدير أصولا تبلغ نحو 430 مليار دولار يخطط لبناء مطار جديد في الرياض ضمن خطط إطلاق شركة طيران جديدة.

ومن المتوقع أن تعمل منظومة النقل والخدمات اللوجستية وفق منهجية متماسكة، أساسها توسيع الشراكة مع القطاع الخاص وتطبيق أعلى الممارسات في استخدام البنى التحتية وتمكين نمو الأعمال وتوسيع الاستثمارات وتعزيز جودة الخدمات التي تقدم للزبائن والمستفيدين.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح بن ناصر الجاسر قوله إن "الاستراتيجية الجديدة ستدفع بشكل كبير نحو تنمية القطاع من خلال العديد من المشروعات النوعية التي ستعزز مكانة السعودية وتنافسيتها إقليميا وعالميا". وأكد الجاسر أن الخدمات اللوجستية تعتبر محزكا رئيسيا للقطاعات غير النفطية وداعما محوريا نحو التنمية الاقتصادية والاستدامة. وستعمل هذه الاستراتيجية على تنويع الاقتصاد السعودي وتكريس الارتباط بالاقتصاد العالمي وتنمية المحتوى المحلي بما يعادل 33 في المئة من تكاليف القطاع لدعم التنمية المستدامة.

القطاع اللوجستي

● في المئة مساهمة القطاع بحلول 2030 مع تحقيق 12 مليار دولار سنويا

● 22 مطارا من بينها أربعة دولية ومطار جديد قيد التأسيس في العاصمة الرياض

● موانئ على البحر الأحمر والخليج العربي أكبرها ميناء الملك عبدالعزيز

وتأتي الخطط الجديدة لتتواءم مع خطط سابقة باتجاه زيادة دور البوابات التجارية البحرية في الاقتصاد بعد أن أعلنت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) في مايو 2020 ممرات عبور تربط كافة موانئ البلاد بالمطارات لنقل البضائع وإعادة تصديرها للخارج، في تحرك سيحقق عوائد أكبر وفق



إنزابيل دورانت
العالم يحتاج إلى اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالسياحة

وقالت منظمة السياحة العالمية إن خبراء هذا القطاع لا يتوقعون العودة إلى التدفق المعتاد قبل العام 2023 "وحتى بعد ذلك"، والعقبات الرئيسية هي القيود المفروضة على السفر والإحتواء البطيء للفايروس وضعف ثقة المسافرين والبيئة الاقتصادية غير المواتية. وفي مواجهة تفشي الوباء فرضت مختلف حكومات العالم إجراءات إغلاق وحجرا صحيا وقيودا أخرى، أضيف إليها بطبيعة الحال قرار الناس بالحد من رحلاتهم. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 74 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2019، وكانت بداية 2021 أسوأ بالنسبة إلى معظم الوجهات، حيث بلغ متوسط الانخفاض العالمي 88 في المئة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

بي بي تزيد إنتاج الغاز بحقلي خزان وغزير في عُمان

واوضح أن استراتيجية الشركة تتمثل في إنتاج الهيدروكربونات المرنة بطرق أكثر استدامة، بالتعاون مع شركائها وهم وزارة الطاقة والمعادن والشركة العمانية الوطنية للنفط والغاز (أوكيو) وشركتي بي.بي.تي.إي.بي التايلاندية وبتروناس الماليزية.

وكان الإنتاج من حقل خزان بدأ عام 2017، فيما بدأ الإنتاج بحقل غزير في شهر أكتوبر الماضي، وتقدر مواد الغاز القابلة للاستخراج من المنطقة بنحو 10.5 تريليون قدم مكعب.

ويساهم الغاز المستخرج من الحقلين في تحقيق "رؤية عُمان 2040"، من حيث توفير طاقة إضافية للصناعات المحلية، ويساهم أيضا في تنويع مصادر الدخل. وتأثرت المالية العامة للسلطنة جراء الضربة المزوجة لتفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، على الرغم من أنها منتج صغير بحجم لا يتجاوز مليون برميل يوميا.

وتؤكد الشركة أن منطقة الامتياز تتيج توفير نحو 30 في المئة من الطلب المحلي للغاز بالبلد، حيث يتم توزيع الغاز المنتج من المنطقة للاستهلاك المحلي الذي يشمل قطاعي الصناعة والطاقة عبر الشبكة المحلية، ويستخدم في محطات الطاقة ومادة وسيطة للصناعات، إضافة إلى الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.

مسقط - أعلنت شركة بريتش بتروليوم عُمان الأربعاء رفع حجم إنتاج الغاز في حقلي خزان وغزير، من مليار قدم مكعب يوميا إلى 1.5 مليار قدم مكعب يوميا.

وذكرت الشركة التابعة لمجموعة بريتش بتروليوم العالمية (بي.بي.تي) في بيان أنها سترفع إنتاج المكثفات المصاحبة لتشكّل هذه الزيادة قيمة إضافية كبيرة للاقتصاد الوطني وللشركاء في منطقة الامتياز.

يوسف العجيلي
استراتيجية تتمثل في الإنتاج المر بترك أكثر استدامة

وتعتبر منطقة الامتياز لحقلي خزان وغزير أحد أكبر مشاريع تطوير الغاز غير التقليدية ذات المكامن الضيقة في الشرق الأوسط، وتبلغ مساحة المنطقة الإجمالية 3950 كم مربعا.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى يوسف بن محمد العجيلي رئيس شركة بي.بي.عُمان قوله إن الشركة "تعمل على بناء محفظة متوازنة تسمح لها بالاستمرار في تحقيق إيرادات مجدية وذات قيمة عالية فيما تتحول من شركة نفط دولية إلى شركة طاقة متكاملة".

آفاق مستقبلية أكبر للقطاع اللوجستي

قواعد مستدامة منسجمة مع خطط الإصلاح.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للموانئ (موانئ) المنشورة على موقعها الإلكتروني، تمتلك السعودية 16 ميناء تجاريا، منها 6 على سواحل البحر الأحمر، الذي تمر من خلاله نحو 13 في المئة من حجم التجارة العالمية.

وترتبط الموانئ ارتباطا مباشرا بجميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية المقامة في مناطق الدولة الخليجية أكبر مصدر للنفط في العالم. ويعتبر ميناء الملك عبدالعزيز أكبر ميناء سعودي على ساحل الخليج العربي، ويتميز بموقعه الذي يعد نافذة تجارية متكاملة تربط البلاد بالعالم من خلال 43 رصيفا وعلى مساحة تبلغ نحو 19 كم مربع، وطاقة استيعابية تصل إلى 105 ملايين طن.

وتتولى الهيئة إدارة 9 موانئ وتشرف على تشغيلها وتطويرها، بما يخدم إقامة مشاريع تشغيلية ولوجستية متنوعة تسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد وتدعيم الحركة التجارية فيه.

المحلي الإجمالي السعودي قرابة 70 في المئة من حجم التبادل التجاري غير النفط، وبذلك تصح عناصر أساسيا في رفع التصنيف العالمي للبلاد في مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لتصبح ضمن أفضل 25 دولة.

وفي تحرك جسّد طموحات السعودية في أن تصبح مركزا للخدمات اللوجستية، انضم عملاق الشحن البحري لشركة ميرسك الدنماركية في يوليو 2019، إلى ورشة تطوير الموانئ، بعد أن حصل على ترخيص للنشاط في كافة موانئ البلاد.

أوبك+ تحذر من خطر اختلال سوق النفط في 2022

وأظهر مسح لرويترز أن إنتاج أوبك النفطي زاد في يونيو الماضي بعد أن خففت المنظمة قيودا على الإمدادات بموجب اتفاق مع حلفائها وارتفعت صادرات إيران في ظل محادثات بشأن إحياء اتفاقها النووي المبرم مع قوى عالمية.

وخلص المسح إلى أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تضم 13 عضوا ضخّت 26.24 مليون برميل يوميا في يونيو، بارتفاع 740 ألف برميل يوميا من مايو. وزاد الإنتاج في كل شهر منذ يونيو 2020 باستثناء فبراير.

ويتوقع محللون الذين استطلعت رويترز آراءهم هذا الشهر، وعددهم 44 محلا، أن يسجل متوسط أسعار برنت حوالي 67.48 دولار للبرميل هذا العام ارتفاعا من سعر أجمع عليه المحللون عند 64.79 دولار في مايو الماضي.

أوبك+
زيادة كبيرة تقود إلى فائض 181 مليون برميل بنهاية العام المقبل

وقال مراقبو أوبك إن التحالف قد يبقى على الإنتاج دون تغيير عندما يجتمع وزراء الطاقة في هذه المجموعة التي تقودها السعودية باعتبارها أكبر المنتجين في أوبك وروسيا باعتبارها أكبر منتج للنفط من خارجها الخمس لاتخاذ قرار بزيادة الإنتاج ربما بأكثر من مليون برميل يوميا أو بمجرد 0.5 مليون برميل يوميا.

وقالوا إنه بحسب تصور أساسي، ستصل مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الضام إلى 96 مليون برميل و125 مليون برميل أقل من المتوقع للفترة بين عامي 2015 و2019 في الربع الثالث والرابع من 2021 على التوالي. وتوقعوا زيادة كبيرة في 2022 تقود إلى فائض 181 مليون برميل بنهاية العام المقبل.

ويتبنى التصور الأساسي افتراضات نمو الطلب العالمي على النفط ونمو الإمدادات من خارج أوبك في التقرير الشهري لمنظمة أوبك لشهر يونيو الماضي، مع توقعات مبدئية لعام 2022. وقالت اللجنة إنها ما زالت تتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بواقع ستة ملايين برميل يوميا في 2021 لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى وجود مخاطر. ومن المرجح أن يتباطأ الطلب في ظل حالة من "عدم اليقين المتعلقة بتباين

فيينا - استتقت لجنة تابعة لأوبك+ اجتماع التحالف الخميس لمناقشة تمديد محتمل لاتفاق إمدادات النفط الحالي ما بعد أبريل 2022 بالتحذير من "عدم يقين كبير" وخطر تكون نخمة نفطية بعد ذلك الشهر، مما يدعم حجج تمديد الاتفاق الحالي الذي يبيي قيودا على ضخ الخام في الأسواق العالمية.

ووفق وكالة رويترز، أظهر تقرير سري للجنة الفنية المشتركة في التحالف، أنها تتوقع فائضا من النفط بحلول نهاية 2022 بموجب تصورات مختلفة لوضع العرض والطلب في سوق النفط. وأشار خبراء اللجنة إلى أنه على الرغم من أن سوق النفط ستعاني عجزا على المدى القصير، فإن نخمة تلوح في الأفق بعد أن تخف أوبك وحلفاؤها (أوبك+)، الخفض الذي يبلغ الآن ما يقل عن ستة ملايين برميل يوميا اعتبارا من أبريل من العام المقبل.



دفعة جديدة لتوفير السيولة